



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

المؤتمر

الدورة الأربعون

روما، 3-8 يوليو/تموز 2017

التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة/
خطة التنمية المستدامة لعام 2030

موجز

يشكل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 رؤية عالمية مشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة على نطاق وطموح ونهج لم يسبق لها مثيل.

وتقرّ أهداف التنمية المستدامة تماماً بأهمية الأغذية والزراعة في التنمية المستدامة. ويشكل القضاء على الجوع والفقر وتلبية احتياجات سكان الريف شرطين ضروريين لتحقيق مجموعة الأهداف بأكملها دون إهمال أحد. وعلى الرغم من أن البلدان الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية لتحقيق خطة عام 2030، فإن منظومة الأمم المتحدة قد التزمت في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، لعام 2016، بتقديم دعم أكثر اتساقاً وتكاملاً على نطاق المنظومة للاستجابة للاحتياجات الناشئة من البلدان.

وناقشت الأجهزة الفنية والرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة خطة عام 2030، وحددت أولويات المنظمة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات. وساعدت هذه العملية على زيادة تركيز الإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 للمنظمة على أهداف التنمية المستدامة، واعتمدت نهجاً شاملاً للتصدي للتحديات المعقدة والمتشابكة التي تطرحها خطة عام 2030.

أولاً، تبحث البلدان عن ترتيبات مؤسسية مناسبة لتصميم سياسات متماسكة وسبل لمعالجة تعقيد خطة عام 2030 من خلال برامج سياساتية يمكن إدارتها.

وتتوخى خطة عام 2030 أيضاً مجموعة واسعة من وسائل التنفيذ يمكن للمنظمة أن تلعب فيها دوراً تحفيزياً، ولا سيما في ما يتعلق بنقل المعارف والابتكار والآليات المالية المبتكرة والاستفادة من الشراكات الفعالة.



mt357

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

ولتسهيل المساءلة المتبادلة، التي هي إحدى ركائز خطة عام 2030، التزمت البلدان أيضاً بنظام رصد شامل وفقاً لمجالات السياسات العامة الواسعة التي تغطيها الخطة. وفي هذا الصدد، تقدم هذه الوثيقة معلومات محدثة عن حالة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، التي تعتبر المنظمة الوكالة الراعية لها، والدعم الإحصائي المقدم إلى البلدان للتغلب على تحديات الرصد.

وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن مشاركة المنظمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتبين مدى الاستعداد والكفاءة في تقديم الدعم لتنفيذها ومتابعتها واستعراضها.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المؤتمر

إن المؤتمر مدعو إلى القيام بما يلي:

- (أ) الأخذ علماً بالمكانة المركزية التي تحتلها الأغذية والزراعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعمل المنظمة، في إطار ولايتها وإطارها الاستراتيجي، من أجل توفير القواعد والمفاهيم والأدوات والبيانات دعماً للجهود التي يبذلها الأعضاء وشركاؤهم لإجراء تقييمات وطنية واختيار المقاصد ووضع سياسات وبرامج واستثمارات وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) واستعراض التقدم المحرز في وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإرساء دور المنظمة في رصد أهداف التنمية المستدامة، والإحاطة علماً بالطبيعة التكميلية للمؤشرات الوطنية والعالمية، التي توفر من خلالها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأساس للرصد والإبلاغ على المستوى العالمي؛
- (ج) وتوفير التوجيه للمنظمة في ما يتعلق بتنفيذ مبادرات تنمية القدرات الإحصائية على نطاق أوسع دعماً لرصد أهداف التنمية المستدامة؛
- (د) والطلب إلى المنظمة مواصلة العمل مع الدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز في خطة عام 2030، بما في ذلك المسائل المشتركة بين القطاعات، التي تدرج في دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتتواءم معه، وفقاً للطرق التي وضعتها الجمعية العامة؛
- (هـ) والطلب إلى المنظمة إبقاء الأعضاء على علم بانتظام بعمل الأمانة في مجال دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التقارير الدورية المقدمة إلى اللجان الفنية والأجهزة الرئاسية.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Maria Helena Semedo

نائب المدير العام

لشؤون المناخ والموارد الطبيعية

الهاتف: +39 06570 52060

أولاً - خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1- اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سبتمبر/أيلول 2015، بوصفها "برنامج عمل لأجل الناس والأرض والازدهار"¹. وإن تطلعات خطة عام 2030 بشأن دور الأغذية والزراعة جريئة وتحويلية: وضع حدّ للفقر المدقع والجوع وجميع أشكال سوء التغذية؛ والانتقال إلى إشراف مستدام وتنمية شاملة للزراعة والموارد الطبيعية ونظم الأغذية - إلى جانب الالتزام بمكافحة تغير المناخ وبناء القدرة على التكيف معه. وإن هذه الطموحات متأصلة في وعد خطة عام 2030 بـ "عدم إهمال أحد".

2- وتقدم خطة عام 2030 رؤية للتنمية تتناقض بشكل حاد مع الماضي القريب. واستناداً إلى الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تعترف بالترابط القائم بين القضايا والمشاكل، وتدعو إلى اتباع نهج شاملة ومتكاملة للتنمية تعكس تماماً الأبعاد الثلاثة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - للتنمية المستدامة. وتوفر خطة عام 2030 حيزاً أوسع للسياسات العامة، ولا سيما بالنسبة إلى الأغذية والزراعة، وتزيد بشكل كبير من مسؤوليات المنظمة وأدوارها المتوقعة بوصفها وكالة متخصصة تساعد الأعضاء على معالجة العديد من التحديات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة.

3- وتعرض خطة عام 2030 التنمية المستدامة بوصفها تحدياً عالمياً - ومسؤولية جماعية - لجميع البلدان وللجهات الفاعلة كافة. وهي تدعو إلى اتباع نهج جديدة للسياسات والبرامج والاستثمارات، وتدعو الحكومات وشركائها إلى اتباع سبل جديدة للعمل معاً عبر القطاعات والتخصصات، بالاستناد إلى التعاون الدولي والمساءلة المتبادلة.

4- ومن السمات المتميزة لخطة عام 2030، وجهة نظرها الموسعة بشأن "وسائل التنفيذ" الضرورية - التي تكفل الحصول على التمويل والاستثمار، ولكن أيضاً الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا وتقاسم المعارف وتنمية القدرات ودعم السياسات. ويمثل اعتمادها بشكل كبير على الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين كوسيلة أساسية لتوفير الموارد اللازمة، انحرافاً كبيراً عن الماضي وتحدياً هائلاً بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة بأسرها، التي يجب أن يستوفي دورها المطالب الجديدة كعناصر تمكينية لعمل الآخرين.

5- ومن التحديات التكميلية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً، بناء نظام واسع ومتكامل للمساءلة المتبادلة، قادر على توجيه انتباه الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى إلى متطلبات النجاح، وعلى تعزيز الوعي والحوار الشامل على جميع المستويات، وعلى تتبع التنفيذ وكذلك قياس الأثر، وعلى تعزيز عمليات متابعة السياسات الشاملة والمتكاملة.

6- وعلى الرغم من أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، فإن خطة عام 2030 تعترف بوضوح بأن الدول في أوضاع مختلفة جداً، ولديها احتياجات وقدرات وموارد ذات أولويات مختلفة. ويؤدي النطاق الواسع والطموحات العالية للخطة، بما في ذلك الحاجة إلى مزيد من التصنيف للبيانات، إلى نشوء

¹ "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". سبتمبر/أيلول 2015.

نظام للرصد العالمي معقد ومتعدد الطبقات. ويتطلب الرصد والإبلاغ العالميان التزاماً كبيراً بالموارد والاهتمام، وسيستغرق حتماً بعض الوقت، ولكن العديد من الدول الأعضاء قد أبدت بالفعل استعدادها لإنشاء نظام للمساءلة الحقيقية المتبادلة.²

7- وتتناول هذه الوثيقة بالتفصيل العلاقة بين الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة، وانخراط المنظمة في دعم السياسات المتكاملة والمشاركة بين القطاعات ووسائل التنفيذ وترتيبات التنسيق في الأمم المتحدة ورصد التقدم المحرز وعملية المتابعة والاستعراض.

ثانياً - الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة

8- تتسم الأغذية والزراعة بأهمية حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يسمح باتباع نهج متكاملة ومعالجة تحديات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. وفي الواقع، يُعترف بأن التنمية المستدامة لنظم الأغذية والزراعة هي عامل رئيسي في تمكين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتم تحديدها كمسألة شاملة ذات أولوية في خطة عمل أديس أبابا، التي تحدد الوسائل المالية وغير المالية لتنفيذ خطة عام 2030 واستكمال الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، المكرس للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ووسائل التنفيذ.

9- ويكفل التركيز بشدة على التنمية الريفية عدم إهمال أحد، مما يساهم في القضاء على الفقر، الذي لا يزال يتركز بشكل أساسي في المناطق الريفية؛ كما تساهم التنمية الريفية المستدامة في تحقيق الاستدامة البيئية أيضاً، وتساهم بشكل كبير في استعادة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وإدارتهما على نحو مستدام، فضلاً عن ضمان النمو الاقتصادي، مع تحديد التنمية الزراعية على أنها الأكثر فعالية. وفي الواقع، على الرغم من أنه يمكن أن تكون الزراعة القطاع الرئيسي للنمو الشامل في البلدان القائمة على الزراعة، فإنه لم يتم استغلالها بالكامل لأجل التنمية.³

10- وتعزز برامج الأهداف الاستراتيجية للمنظمة النهج الشاملة للأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر والإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، وهي توفر أدوات للتنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، وتسمح للمنظمة بتقديم الدعم شامل لأعضائها. ويأتي ذلك نتيجة لمشاركة المنظمة بشكل كامل في مفاوضات ما بعد عام 2015، بمعرفة وخبرة المنظمة التي يعترف بها المفاوضون تماماً، والتي تنعكس بشكل كامل في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

² في عام 2017، سيقدم 44 بلداً استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وهو المنتدى الأرفع في الأمم المتحدة لمتابعة واستعراض سياسات خطة عام 2030. ويؤكد عدد البلدان المشاركة وتوزيعها، بما في ذلك من جميع الأقاليم وجميع مستويات الدخل، الطابع العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

³ مجموعة البنك الدولي. 2008. تقرير التنمية في العالم. الزراعة من أجل التنمية.

11- وقد استعرضت المنظمة الإطار الاستراتيجي الخاص بها، وأعدت خططها المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021⁴، لضمان مواءمة جميع أعمال المنظمة مع خطة عام 2030. ويسهم عمل البرامج الاستراتيجية الخمسة للمنظمة في 40 مقصداً من مقاصد أهداف التنمية المستدامة يتم قياسها بواسطة 52 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة ("القضاء التام على الجوع")، وكذلك أهداف التنمية المستدامة 1 ("القضاء على الفقر") و 8 ("العمل اللائق ونمو الاقتصاد") و 13 ("العمل المناخي") و 14 ("الحياة تحت الماء") و 15 ("الحياة في البر").

ثالثاً- الحوار بشأن السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية

12- تمثل أهداف التنمية المستدامة نقلة نوعية في التنمية المستدامة، من خلال التحول من نهج الصومعة في مختلف مجالات التنمية إلى مجموعة من الأهداف المترابطة بشكل وثيق والمتعددة الأبعاد، تتطلب سياسات وترتيبات مؤسسية متكاملة وشاملة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. كما أن اتساع نطاق المعارف والتجارب والخبرات اللازمة يتطلب أيضاً الحاجة إلى حشد مجموعة واسعة من الكفاءات ومشاركة جميع الجهات الفاعلة.

13- وفي هذا الصدد، تواجه البلدان تحديات في ضمان التخطيط الاستراتيجي القطري المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في تحديد الأولويات الوطنية، والسماح بزيادة تكامل السياسات والاستراتيجيات القطاعية، وتحديد المقاصد الموضوعية على الصعيد الوطني، ووضع خرائط طريق ملموسة، فضلاً عن طرق وطنية لرصد التقدم المحرز وتقييم النتائج.

14- ويُطلب من منظومة الأمم المتحدة دعم العمليات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال زيادة التنسيق وتسهيل الحوار بين أصحاب المصلحة من الدول وغير الدول، وتعزيز السياسات والبرامج المتسقة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والوطنية الفرعية، مما يتيح التنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة إلى الوكالات المتخصصة التي تتمتع بأقوى الخبرات في مجال السياسات والتنمية المعيارية والمؤسسية في منظومة الأمم المتحدة.

15- وتشارك المنظمة بشكل كامل في نشر خبراتها، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما لتيسير الحوار في مجال السياسات من أجل زيادة الاتساق على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية (انظر القسم الخامس).

على المستوى القطري

16- يتمثل أحد التحديات الرئيسية في دعم الجهود القطرية الرامية إلى تحديد طموحات وطنية جديدة في روح خطة عام 2030. ومن المتوقع أن تستخدم البلدان المتقدمة النمو والنامية على حدٍ سواء، الأهداف والمقاصد والمؤشرات الجديدة لرصد تقدمها. ويقوم العديد من البلدان بوضع ترتيبات مؤسسية مبتكرة تعكس نهجاً "حكومياً جامعاً". وتختلف هيئات التنسيق الجديدة هذه بين كونها لجان/هيئات مشتركة بين الوزارات أو مجالس وطنية للتنمية المستدامة أو هيئات إشراف من قبل وزارات التخطيط أو المالية أو مكاتب رؤساء الوزراء نفسها.

17- وفي معظم الحالات، تمتد منصات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيضاً إلى البرلمان والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وتقوم مكاتب الإحصاء الوطنية أيضاً بالاستعداد لمهام الرصد ومواجهة التحديات (انظر القسم السادس).

18- وتطلب الحكومات، من خلال المؤسسات المذكورة أعلاه، المشاركة النشطة من جانب الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، حيث وجدت المنظمة أوجه تآزر قوية مع الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات التي توجد مقارها في روما.

19- وفي هذا السياق، تشارك المنظمة في عملية أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري بشكل أساسي من خلال برامجها القطرية. ويتم الاتفاق على الأولويات القطرية للمنظمة مع الحكومات، وهي تنعكس في جيل جديد من أطر البرمجة القطرية يهدف إلى المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة أكثر فأكثر، وإلى تشكيل الأساس لتعبئة الموارد وتصميم البرامج.

20- وقد تشمل الأولويات، عادةً، القضاء على الفقر، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ والتكيف معه. ومن خلال المشاركة النشطة مع الابتكارات المؤسسية التي تضعها البلدان، تهدف جهود المنظمة على المستوى القطري إلى تحقيق مزيد من الاتساق على مستوى السياسات من خلال زيادة قدرات الحكومات على تعزيز أوجه التآزر عبر مجالات السياسات المتعددة التي تتمتع فيها المنظمة بالولاية والقدرة على حدٍ سواء.

الإطار 1: أمثلة

في باكستان، بدأت المنظمة، في مطلع عام 2016، بالعمل مع الحكومات الفدرالية وحكومات المقاطعات على استراتيجية لبناء الملكية في مجال سياسات أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء البلاد. وأُجريت في البدء مشاورات مع وزارة التخطيط والتنمية والإصلاح ووزارة الأمن الغذائي الوطني والبحوث وفرقة العمل البرلمانية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، والحكومات في أربع مقاطعات وثلاث مناطق، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي مايو/أيار 2016، أُعدت خارطة طريق مؤلفة من خمس خطوات لدمج الأمن الغذائي والتغذوي، وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالزراعة والموارد الطبيعية، في عملية التخطيط. ويمكن أن يكون هذا النهج بمثابة نموذج يستخدمه الأعضاء الآخرون في فريق الأمم المتحدة القطري المعني بباكستان، لوضع خرائط طريق مماثلة بشأن مواضيع أخرى مثل الصحة أو التعليم.

وفي كينيا، تدعم المنظمة الحكومة لكي تعتمد عملية لصياغة السياسات أكثر اتساقاً وشمولية وتقوم على الأدلة، من شأنها أن توفر البيئة المواتية اللازمة لتحوّل القطاع ونموه. ويجري ذلك حالياً من خلال تقديم الدعم لصياغة استراتيجية النمو والتحول الزراعيين والخطة الوطنية في مجال الاستثمار الزراعي. وستوفر الاستراتيجية إطاراً للتنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة، من خلال تحديد الأهداف والمقاصد والمؤشرات الوطنية ذات الصلة بالأولويات الرئيسية للأمن الغذائي وسلسلة القيمة، التي سيستند إليها التخطيط للقطاع الزراعي واستثماراته في البلد.

ومن المقرر أيضاً تقديم الدعم لتعزيز القدرات البشرية والتنظيمية للموظفين الحكوميين والمؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال حلقات تدريبية بشأن تحديد وتوحيد المقاصد الوطنية والإقليمية والعالمية، وكذلك نظم الرصد والتقييم المرتبطة بها. وبما أن الاستراتيجية والخطة الوطنية في مجال الاستثمار الزراعي ستوفران الأساس للتخطيط على مستوى القطاعات على الصعيدين الوطني والقطري، فإنه من المتوقع أن تؤدي دوراً رئيسياً في تعبئة الموارد لهذا القطاع.

السلفادور واحد من 14 بلداً يشهد تنفيذاً معجلاً لأهداف التنمية المستدامة. وقد دعمت المنظمة الحكومة في السلفادور لاتخاذ إجراءات من قبيل:

(أ) تدريب المسؤولين والسلطات العليا من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ووزارة البيئة والأمانة الفنية للتخطيط التابعة للرئاسة والمجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي والحكومات المحلية، لإعداد خطة التنمية الخمسية (للفترة 2014-2019) والخطط الاستراتيجية المؤسسية. وفي عام 2017، وضعت المنظمة بالتعاون مع وزارة الزراعة، الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالغابات وتغير المناخ وإدارة مستجمعات المياه، التي تشكل أدوات فعالة في مجال السياسة العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ب) المشاركة في وضع ودعم الخطة الوطنية للتنمية المستدامة على المدى المتوسط (حتى عام 2019)، والمشاركة النشطة مع المجلس الوطني للاستدامة البيئية وقابلية التأثر حيث تضطلع المنظمة فيه بدور استشاري.

(ج) الاضطلاع بأنشطة تدريبية لرفع مستوى الوعي والتواصل موجهة إلى الجمهور العام والصحفيين والإعلاميين من شبكة مسؤولي الاتصالات المعنيين بالأمن الغذائي والتغذوي في السلفادور (REDCOSAN)، فضلاً عن المنظمات التابعة للمنتدى الدائم المعني بالأمن الغذائي والتغذوي.

على المستوى الإقليمي

21- يلعب التنسيق الإقليمي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها دوراً رئيسياً في هيكل خطة عام 2030، مما يتيح للبلدان تبادل الدروس المستفادة وتحديد الأولويات المشتركة وإنفاذ الالتزامات الإقليمية من خلال اتباع نهج منسقة والاستفادة من الخبرات الإقليمية لرصد التقدم المحرز وتقييم النتائج. وقد ركزت المناقشات، على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي، على ضمان مواءمة عمل أهداف التنمية المستدامة مع الالتزامات القائمة بالفعل. وكلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بدعم التنسيق الإقليمي وتيسير التقارب والانساق في مجال السياسات، فضلاً عن رصد التقدم المحرز والأثر على الصعيدين الإقليمي والقطري.

22- وتشارك المنظمة مشاركة كاملة في العمليات الإقليمية، وتدرج أهداف التنمية المستدامة في أجهزتها الفنية والرئاسية الإقليمية، فضلاً عن دعمها للأنشطة الإقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة التي تظطلع بها اللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة.

23- وفي عام 2015، ناقشت جميع المؤتمرات الإقليمية للمنظمة أهمية أهداف التنمية المستدامة بالنسبة إلى الأولويات والأطر المتفق عليها إقليمياً، وحددت المجالات الرئيسية لمساهمة المنظمة على المستوى الإقليمي بما في ذلك من خلال مبادراتها الإقليمية⁵.

24- وفي أمريكا اللاتينية، تشكل خطة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الوسيلة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية الواردة في خطة عام 2030 في المنطقة، وتقود المبادرة الإقليمية للقضاء على الجوع التنفيذ المنسق والمتسق لأهداف التنمية المستدامة بدعم من المنظمة، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين على الصعيدين الإقليمي والوطني.

25- وفي أفريقيا، يوجد تعزيز متبادل بين خطة عام 2030 وأهداف إعلان مالابو وخطة عام 2063 "أفريقيا التي نصبو إليها".

26- وفي عام 2014، أقر المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية مسار ساموا (إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (S.A.M.O.A. Pathway)، الذي دعا المنظمة إلى تيسير إقامة منتدى يعقد كل سنتين من أجل وضع برنامج عمل لمعالجة تحديات الأغذية والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. واستجابة لطلب البلدان الأعضاء، يسّرت المنظمة، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وضع "برنامج عمل عالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية"⁶. وتمثل هذه المبادرة، من خلال توفير التوجيه لتعزيز الاتساق والتنسيق

⁵ انظر الوثائق C2017/14 و C2017/15 و C2017/16 و C2017/17 و C2017/18 و C2017/LIM/1.

⁶ http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/faoweb/Sids/Global-Action-Programme-on-FSN-SIDS-Draft.pdf

بين الدعم العالمي والإقليمي للأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إسهاماً ملموساً في التنفيذ المتكامل لخطة عام 2030.

على المستوى العالمي

27- وتشدد خطة عام 2030 على الحاجة إلى وضع استراتيجيات متماسكة وسياسات متكاملة تماماً عبر القطاعات، بالتعاون الوثيق بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وينبغي ربط أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها بطرق متماسكة تعكس ترابطها وتمكّن أوجه التآزر المفيدة. وتدعو المنظمة إلى المزيد من التكامل في مجال السياسات عبر قطاعي الأغذية والزراعة لضمان أن تكون الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية متآزرة وداعمة ومفيدة، ولا سيما للمساهمة في القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية. وتوفر النهج وأطر السياسات المختلفة التي تروج لها المنظمة، مثل التركيز على النظم الغذائية القائمة على التغذية، والرؤية المتعلقة باستدامة الأغذية والزراعة، ومبادرة النمو الأزرق، ومفهوم الصحة الواحدة، ونهج النظام الإيكولوجي، والدور الإيجابي لخطط الحماية الاجتماعية، وسائل قوية لتحفيز التفاعلات القطاعية الإيجابية.

28- وناقشت الدورات الأخيرة للجان الفنية التابعة للمنظمة⁷ المبادئ من أجل رؤية مشتركة لاستدامة الأغذية والزراعة، واعترفت بها كإطار مناسب لمعالجة التفاعلات والمقايضات عبر مجالات السياسات في القطاعات الزراعية. وتقوم المنظمة حالياً بوضع المبادئ في خطوط توجيهية ملموسة وبسيطة، يمكن تطبيقها بسهولة على الصعيد القطري من أجل تصميم البرامج ودعم السياسات.

29- وكانت المنظمة وأجهزتها الحكومية الدولية المتعددة نشطة بشكل ملحوظ في وضع صكوك عالمية في مجال السياسات تتقاسم أهدافها مع خطة عام 2030. وتشمل هذه الصكوك، الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وتسهم هذه الصكوك بشكل مباشر في تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة المختلفة، وتستجيب للمبدأ الشامل المتمثل في عدم إهمال أحد. وتعزز المنظمة جهودها على الصعيد القطري لمساعدة الأعضاء على إدراج هذه الصكوك المعيارية والمعايير في أطر السياسات الوطنية.

رابعاً- الشراكات ووسائل التنفيذ

30- تتضمن خطة عام 2030 مجموعة متكاملة من "وسائل التنفيذ" المالية وغير المالية - بما في ذلك التمويل والاستثمار، ولكن أيضاً الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا وتنمية القدرات ودعم السياسات - اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم تحديد وسائل التنفيذ لأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة كمقاصد محددة في إطار

⁷ الوثائق C 2017/21 و C 2017/22 و C 2017/23 و C 2017/24.

كل هدف (المقاصد بحسب التسلسل الأبجدي، مثل 2(أ)، 2(ب)، 2(ج))، كما تم تحديدها بشكل عام في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يحدد "شراكة عالمية من أجل التنمية" محدثة.

وسائل التنفيذ المالية

31- بالإضافة إلى ما تقدّم، تفاوضت عملية تمويل التنمية على إطار شامل لوسائل التنفيذ مطلوب لتحقيق التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا ورسم خرائط للعوامل الرئيسية والوسائل المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها. وتشكل خطة عمل أديس أبابا جزءاً لا يتجزأ من خطة عام 2030، يتم استعراضها سنوياً في منتدى مخصص لتمويل التنمية، وتُعرض نتائجه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويقوم فريق مهام مشترك بين الوكالات بإعداد التقرير السنوي عن تمويل التنمية، الذي يشكل مساهمة رئيسية في منتدى تمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

32- وقد نشطت المنظمة في عملية متابعة تمويل التنمية، مع التركيز على أهمية حشد الوسائل اللازمة للتنفيذ من أجل تشجيع التغيير التحولي، ولا سيما في المناطق الريفية، لضمان عدم إهمال أحد. وقد تعاونت المنظمة مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، من خلال تنظيم مجموعة متنوعة من الأحداث في نيويورك، وتقديم وثائق مشتركة في جميع مراحل العملية التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

33- وتركز خطة عام 2030 بشكل قوي على الشراكات، ولا سيما مع القطاع الخاص، كطريقة رئيسية لتعبئة الموارد الحقيقية كوسيلة للتنفيذ. وفي هذا الصدد، يمكن للمنظمة أن تستفيد من تاريخها الطويل وخبرتها في هذا المجال.

الشراكات

34- بالإضافة إلى تسهيل وصول البلدان إلى وسائل التنفيذ، فإن آليات التعاون الجديدة والمختلفة والدينامية يمكنها أن تسهم في مسارات للتنمية أكثر استدامة. ويمكن أن تساعد الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، خاصة عندما تعقدتها الحكومات، على موازنة جميع أصحاب المصلحة حول طموحات خطة عام 2030. وتساهم مشاركة المنظمة، بوصفها عاملاً ممكناً للشراكات، في وضع القواعد والمعايير والتوجيهات المتعلقة بالسياسات والمشاركة بالبيانات، بحيث تزود جميع الجهات الفاعلة بالتوجيهات والمعايير الواضحة للنجاح.

35- وبالإضافة إلى ذلك، عززت المنظمة المنصات والتحالفات الناجحة، مع إمكانية تسريع وتيرة التقدم وحشد الجهات الفاعلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة. وينضم برنامج النوع البيولوجي الذي أطلق حديثاً، والإطار العالمي بشأن ندرة المياه، إلى منصات متعددة أصحاب المصلحة أخرى عززتها المنظمة قبل خطة عام 2030، مثل الشراكة العالمية من أجل التربة أو جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة أو شراكة الجبال، التي تعالج التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في الوقت نفسه، وتشكل وسائل أساسية لتحفيز العمل المتسق والجماعي لتحقيق أهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة.

36- وتتطلب خطة عام 2030 تحولاً هائلاً من نماذج المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. وفي هذا السياق، يتحول بعض المانحين الرئيسيين إلى نهج إنمائية جديدة تكمل طرق المساعدة القائمة على المنح، مع آليات مالية أخرى مبتكرة مثل المزج بين عدة أطراف فاعلة، حيث يلعب فيها القطاع الخاص دوراً أكثر أهمية.

37- وعلى الرغم من أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يشجع استخدامها في مجال البنية الأساسية، فإن تنفيذها لا يزال في مراحله المبكرة في مجال الزراعة. وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، تركز المنظمة أكثر على استكشاف هذه الطريقة بما أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تُعتبر أداة يمكنها أن تقوم بجمع الموارد مع القطاع العام وأن تعزز أيضاً تنمية التكنولوجيا ونقل المعارف وتوفير مصادر بديلة للدخل. وفي سياق الزراعة، تجمع هذه الشراكات الابتكارية بين جهات فاعلة مختلفة، من قطاع الأعمال التجارية والحكومات والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمع المدني، الأمر الذي من شأنه أن يحسن الإنتاجية وأن يحفز النمو الشامل في قطاعي الزراعة والأغذية في جميع أنحاء العالم.

38- وبالنظر إلى التجارب السابقة، هناك عدد من القيود وعوامل النجاح، التي تم تحديدها في تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة. ومن أجل التنفيذ الناجح للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة، يجب النظر في عدد من الجوانب. وينبغي ضمان الحوكمة الرشيدة من خلال نظام للضوابط والموازن من أجل ضمان الشفافية والمساءلة وتقاسم المخاطر بين الطرفين. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء آليات قوية للرصد والتقييم أمر ضروري لنجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة.

39- وفي ما يتعلق بالعوامل والقيود المذكورة آنفاً، ستعزز المنظمة دعمها للدول الأعضاء من خلال تهيئة بيئات تمكينية وتيسير وضع السياسات والحوارات في مجال السياسات مع توفير الأطر المؤسسية والتنظيمية ونظام حكيم لإدارة الأراضي وضمان الشفافية في الصكوك القانونية. وعلى سبيل المثال، كان عمل المنظمة بشأن النماذج المؤسسية التي تستخدمها البلدان النامية لتوفير الدعم للقطاع العام لتنمية الأعمال الزراعية الشاملة، عاملاً أساسياً في بناء الفهم بشأن كيفية تناسب التعاون بين القطاعين العام والخاص مع الأطر المؤسسية وفي مجال السياسات الأوسع للتنمية الزراعية والريفية.

40- وفي سياق خطة عام 2030، يمثل التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسائل رئيسية، ليس فقط لتعبئة موارد مالية إضافية، بل أيضاً لدعم بناء القدرات ونقل المعارف. وتُعدّ المنظمة واحدة من المنظمات الرائدة في الأمم المتحدة، التي تحفز وتيسر هذه التبادلات على نطاق واسع، وتسعى بنشاط إلى فرص لتوسيع نطاق وعدد الشركاء المعنيين.

خامساً - مشاركة المنظمة في عملية التنسيق للأمم المتحدة لدعم تنفيذ خطة عام 2030

41- يتيح اعتماد خطة عام 2030 الفرصة والمسؤولية أمام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتوفير معارفها وسلطتها لعقد الاجتماعات وخبرتها، للدول الأعضاء لدعم تنفيذ الخطة.

42- ومنذ اعتماد خطة عام 2030 في عام 2015، شاركت المنظمة بنشاط في جهود التنسيق التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم تنفيذها. ومن خلال مشاركتها في الأفرقة العاملة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ساهمت المنظمة في وضع الخطوط التوجيهية والأدوات المخصصة لاستخدامها من قبل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لدعم البلدان في تنفيذ خطة عام 2030. ويكتسب نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات والتوجيهات المقدمة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، أهمية خاصة بالنسبة إلى المنظمة. ويعد هذا النهج مكملاً لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويقرّ بالحاجة إلى الخبرة الفنية للوكالات المتخصصة بشأن القواعد والمعايير والسياسات ورصد التقدم المحرز. كما ساهمت المنظمة أيضاً في إعداد الخطوط التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن رصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري.

43- وتماشياً مع الرؤية الشاملة الجديدة لخطة عام 2030، التزمت الأمم المتحدة بتقديم وممارسة عملية تخطيط استراتيجي وتنفيذ ورفع تقارير أكثر اتساقاً وتكاملاً على نطاق المنظومة. وقد دعمت المنظمة بنشاط إعطاء توجيهات جديدة من جانب منظومة الأمم المتحدة لجيل جديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تقوم على المبدأ الأساسي المتمثل في "عدم إهمال أحد".

44- ويعتبر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، مهمة رئيسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، يوفر التوجيه إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك المنظمة، من أجل تعزيز وتنسيق الأنشطة التنفيذية المشتركة. وقد شاركت المنظمة في العملية المؤدية إلى اعتماد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016، الذي يدعو وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، كل في إطار ولايته، إلى تعميم أهداف التنمية المستدامة في وثائقهم ذات الصلة بالتخطيط الاستراتيجي وعملهم على جميع المستويات.

45- كما توصي أيضاً بأن تستفيد الوكالات من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، كأداة لتحسين تكامل وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة. وشاركت المنظمة بنشاط في الحوارات التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن موقع منظومة الأمم المتحدة في الأجل الطويل في الفترة 2015-2016، وقد أبلغت هذه الحوارات المداومات بشأن الاستعراض الشامل للسياسات لعام 2016. وتشارك المنظمة الآن في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات على نطاق المنظومة، بما في ذلك من خلال آليات مجموعة الأمم المتحدة

الإنمائية. ويتم توفير مزيد من المعلومات بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، لمؤتمر المنظمة، في إطار البند 15 من جدول الأعمال.⁸

سادساً - رصد التقدم المحرز

46- يمثل إطار الرصد الجديد فرصة هائلة وتحدياً هائلاً في نفس الوقت. فلدى وضع خطة التنمية المستدامة الجديدة، اعترفت الدول الأعضاء بأن توسيع نطاق حيز السياسات سيحتاج أيضاً إلى توسيع عدد المقاصد والمؤشرات لضمان اتساق العمل تماماً مع الرؤية الجديدة للتنمية المستدامة.

47- واعترافاً بقدراتها ومسؤولياتها، تُعتبر المنظمة حالياً الوكالة الراعية لـ 21 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ووكالة شريكة لستة مؤشرات أخرى. وترمي الزيادة في عدد المؤشرات من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة إلى استيعاب الرؤية الجديدة تحديداً ومتطلبات السياسة الواردة في الخطة. وقد أقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة رسمياً، خلال دورتها الثامنة والأربعين (مارس/آذار 2017)، إطار المؤشرات العالمي، واعترفت بدور الوكالات الراعية، الذي يشمل النهوض بالمنهجيات وجمع البيانات من المصادر الوطنية والإبلاغ عن المؤشرات على الصعيد العالمي، فضلاً عن توفير الدعم لتنمية القدرات الإحصائية للبلدان في مرحلة جمع البيانات وتحليلها.

48- وتعمل المنظمة على جميع هذه الجبهات، وقد أنشأت مكتب كبير الإحصائيين لتنسيق الوفاء بمسؤولياتها بوصفها الوكالة الراعية. وتجمع المجموعة الفرعية المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والتابعة لمجموعة العمل المعنية بالإحصاءات المشتركة بين الإدارات، بين جهات الاتصال الفنية لكل مؤشر تحت رعاية المنظمة، وذلك تحت القيادة الشاملة لكبير الإحصائيين، وهي الوصلة الرئيسية للعمل بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.

49- وقد ركز العمل المتعلق بالتنمية المنهجية على رفع مستوى تصنيف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بحيث يتم السماح بإطلاق منهجيات المؤشرات للبلدان، ويكون بإمكان البلدان البدء بالإبلاغ عن تلك المؤشرات. ومن خلال عملها مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وهو فريق عمل قطري مكلف بوضع الإطار العالمي لأهداف التنمية المستدامة يضم 28 عضواً وتابع للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، نجحت المنظمة في رفع مستوى أربعة مؤشرات من المستوى الثالث، وهي تسرع الأعمال المنهجية والخطط ذات الصلة، للتقدم بطلب تحسين جميع المؤشرات المتبقية من المستوى الثالث تحت رعايتها قبل انعقاد الدورة القادمة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في أكتوبر/تشرين الأول 2017.

50- وستستخدم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة البيانات القطرية للمنظمة، والبيانات المجمعّة الإقليمية والعالمية، والرسوم البيانية وسرد التجارب، لإعداد طبعة عام 2017 من التقرير المحلي العالمي عن أهداف التنمية المستدامة،

⁸ الوثيقة C 2017/27.

الذي يصبّ في عملية المتابعة والاستعراض التي يقوم بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتعمل المنظمة حالياً على وضع منصة للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة تتضمن البيانات والبيانات الوصفية ذات الصلة، فضلاً عن بطاقات تقييم المؤشرات ومواد تدريبية ومنشورات.

51- وتقوم المنظمة بمساعدة البلدان من خلال دعم المشاورات الوطنية المتعلقة برصد مؤشرات انعدام الأمن الغذائي والتغذية؛ وإجراء عمل تقني لتحديد وقياس المناطق الخاضعة للإنتاج الزراعي المستدام أو الفاقد والمهدر من الأغذية؛ وبناء القدرات من خلال العمل مع المكاتب الإحصائية الوطنية. ويرتبط ذلك أيضاً بالعمل العالمي لتحديد منهجيات لبعض المؤشرات الجديدة. ويكتسي الدعم العام أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان الملتزمة بإصدار تقارير وطنية طوعية بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

52- كما أن الشراكات حاسمة أيضاً في التصدي لتحديات إطار المؤشرات العالمية. وفي هذا الصدد، ستساهم الشراكة العالمية للمسوح الريفية والزراعية المتكاملة، التي أنشأتها المنظمة بالشراكة مع البنك الدولي وشركاء آخرين لتسهيل إدارة وتنفيذ المسوح المتكاملة للأسر والمسوح الزراعية، في الاستفادة منها في عدد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأغذية والزراعة.

53- ولتسهيل تنمية القدرات في مختلف البلدان، يجري إعداد دورات تدريبية على شبكة الإنترنت وأدلة منهجية تكميلية لكل مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحت رعاية المنظمة. وستُنظم حلقات عمل تدريبية لتنمية قدرات الخبراء القطريين المشاركين في جمع البيانات وتحليلها.

54- وتُقدم أيضاً المساعدة الفنية المباشرة إلى البلدان من أجل تكييف أطرها الوطنية للرصد مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أو لتنفيذ الخطوط التوجيهية والمعايير التي وضعتها المنظمة لجمع/وتجميع البيانات. ويمكن أن يساعد ذلك على سبيل المثال، في جمع وتحليل بيانات بشأن استهلاك الأغذية لتقدير النقص في التغذية، وفي إدخال وحدة مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في الدراسات الاستقصائية الوطنية؛ وفي دعم البلدان لتصميم وتنفيذ دراسات استقصائية زراعية متكاملة تجمع البيانات لرصد العديد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالزراعة؛ وفي دعم البلدان لتطوير وتعزيز نظم الرصد المتكاملة لتوفير معلومات موثوقة عن الغابات والموارد المتصلة بالأشجار واستخدام/تغيير الأراضي؛ وفي دعم البلدان لجمع ومعالجة البيانات المتعلقة بسحب المياه من قبل القطاع الصناعي وفقاً للمعايير الدولية.

سابعاً- مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في عملية المتابعة والاستعراض

55- تمثل المساءلة المتبادلة إحدى الركائز الأساسية لخطة عام 2030، وتبدي البلدان التزاما مشجعاً تجاه هذا المبدأ من خلال مشاركتها في عملية المتابعة والاستعراض التي تتوج بعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى كل سنة. ويجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى سنوياً على المستوى الوزاري برعاية رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛

وكل أربع سنوات، يجتمع المنتدى على مستوى رؤساء الدول والحكومات برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي عام 2017، سيجتمع المنتدى على المستوى الوزاري.

56- ويُنظر إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى على المستوى الوزاري على أنه تنويع لعدد كبير من عمليات الاستعراض المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى جمع المعلومات وتقييم الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء وشركاؤها من أجل تعزيز التغيير التحولي الذي تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة.

57- وتشمل هذه العمليات إعداد التقارير العالمية الواجب إعدادها، والمدخلات المطلوبة من جميع الأجهزة الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والتقارير الصادرة عن أكثر من 40 استعراضاً وطنياً طوعياً، وأحداث مثل منتديات التنمية المستدامة الإقليمية التي تنظمها اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، والمنتديات العالمية السنوية التي تكلف بها الجمعية العامة، مثل منتدى تمويل التنمية؛ والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتيسير العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالبنية التحتية والتصنيع والابتكار. ويجري استعراض التقدم المحرز في خطة عام 2030 ككل، ويتم استكمالها باستعراضات مواضيعية متعمقة لأهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة، ويتم تنقيح الهدف 17 سنوياً. وفي عام 2017، سيتم إجراء استعراضات مواضيعية لأهداف التنمية المستدامة 1 و2 و5 و8 و14.

58- وتشهد المنظمة، بوصفها محفلاً محايداً يتمتع بخبرة ومعرفة فنية معترف بها عالمياً، طلباً متزايداً للانخراط في هذه العملية ودعمها في مختلف المراحل التحضيرية والتيارات التي تتلاقى خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

59- وعلى النحو المبين أعلاه، قامت المنظمة، بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة (في أفرقة الأمم المتحدة القطرية)، ولا سيما الوكالات التي توجد مقارها في روما، بالاستجابة لطلبات الدعم من عدة بلدان أعضاء لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، من خلال جملة أمور منها الدعم الإحصائي لتحديد خطوط الأساس لمؤشرات المقاصد وإجراء تحليلات للسياسات المتعلقة بالمجالات ذات الصلة بولاية المنظمة، وعقد مشاورات وطنية و/أو التحقق من المشاورات المتعددة أصحاب المصلحة.

60- وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت المنظمة أيضاً بنشاط في دعم إعداد المنتديات الإقليمية الخمسة المعنية بالتنمية المستدامة التي عقدتها اللجان الاقتصادية الإقليمية، من خلال توفير الأدلة، بما في ذلك تحليل البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإعداد وثائق مناقشة ووثائق معلومات أساسية وتنظيم موائد مستديرة مواضيعية ولا سيما في ما يتعلق بالهدفين 2 و14 من أهداف التنمية المستدامة.

61- كما دعمت المنظمة التحضيرات للاجتماعات الإقليمية في إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وتوفير الدعم الفني واللوجستي، فضلاً عن حشد الجهات الفاعلة من غير الدول وتيسير المشاورات والحوارات المتعددة أصحاب المصلحة.

62- وعلى الصعيد العالمي، ساهمت المنظمة في الاستعراضات المواضيعية التي أجريت للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2017، استجابة لطلب قدمته اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لوضع وتنسيق إعداد وثيقتي مناقشة لتقديم لمحة عامة عن حالة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض. وتقوم إحدى الوثيقتين، التي أعدتها الوكالات التي توجد مقرها في روما، باستعراض الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة⁹، وتوفر الوثيقة الثانية تقييماً لحالة الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.¹⁰

63- وتدعم المنظمة أيضاً مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالمحيطات، الذي سيعقد في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 5 إلى 9 يونيو/حزيران 2017، بموجب قرار الجمعية العامة 226/70، لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، عملت المنظمة بشكل وثيق مع البلدان المضيفة وكذلك مع الدول الأعضاء الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين لتحفيز حوارات الشراكة المركزة على مواضيع معيّنة. وتزود المنظمة، بوصفها الوكالة الراعية لأربعة مؤشرات في إطار الهدف 14، البلدان بالمعلومات والدعم والقدرات لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

64- وتشكل المطبوعات الرئيسية للمنظمة عن حالة... في العالم، وسيلة رئيسية للمنظمة للمساهمة في عملية الرصد والمتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، من خلال توفير بيانات علمية عن المؤشرات التي تعد المنظمة وكالة راعية لها، فضلاً عن تحليل السياسات المتعلقة بالتدابير المعتمدة لتعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ستشكل الاستعراضات الإقليمية التي تقودها المنظمة بشأن الأمن الغذائي والتغذية، مساهمة رئيسية أيضاً في البعد الإقليمي للمتابعة والاستعراض، كما أن دورة نشرها تتماشى مع الجدول الزمني للمنتدى الإقليمي.

⁹ https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/14371SDG2_format.revised_FINAL_28_04.pdf

¹⁰ <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/14375SDG14format-revOD.pdf>